



التعليم من أجل التحوّل المجتمعي: بدائل من أجل مستقبل عادل

شارع أوجين ريغو 2
1202 جنيف، سويسرا
+41 (0) 22 908 47 45
norrag@graduateinstitute.ch

نشرة NORRAG العدد العاشر
الإصدار الإنجليزي، أكتوبر 2024
الإصدار العربي، مايو 2026

الترجمة والمراجعة

جوان جاموس

التنسيق

أنوك باسكييه دي ديو

تصميم الجرافيك

ليا نجيم

تحتوى شبكة NORRAG بدعم:



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC



INSTITUT DE HAUTES
ÉTUDES INTERNATIONALES
ET DU DÉVELOPPEMENT
GRADUATE INSTITUTE
OF INTERNATIONAL AND
DEVELOPMENT STUDIES

منشورة بموجب شروط وأحكام رخصة الإبداع العامة:
نسب المصنف- غير تجاري 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>



ISSN: 2571-8010



نشرة NORRAG الخاصة

نشرة دورية مفتوحة المصدر، تسعى إلى إبراز مؤلفين من مختلف الدول ووجهات نظرهم المختلفة. يُخصص كل عدد لموضوع خاص عن السياسة التعليمية العالمية والتعاون الدولي في مجال التعليم. ويتضمن العدد الخاص عدد من المقالات الموجزة من آفاق وفعاليات مختلفة بهدف سد الفجوة بين الشقين النظري والتطبيقي والمناصرة والسياسات في مجال تطوير التعليم الدولي. يُعبر محتوى المقالات وجهات نظر كتابها لا وجهات نظر أي من المنظمات.

عن شبكة NORRAG

NORRAG أو المركز العالمي للتعليم التابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، شبكة عالمية قائمة على العضوية تُعنى بالسياسات الدولية والتعاون في مجالي التعليم والتدريب. وتتمثل المهمة الأساسية للشبكة في المشاركة في إنتاج المعرفة النقدية ونشرها وتيسير تبادلها، إضافة إلى تعزيز القدرات مع ولفائدة الأوساط الأكاديمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص الذين يُسهمون في توجيه وصياغة السياسات والممارسات التعليمية على المستويين الوطني والدولي. ومن خلال عملها، تساهم الشبكة في خلق الظروف الملائمة لاتخاذ قرارات أكثر تشاركية، قائمة على الأدلة من شأنها تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم والتدريب وجودتهما.

للمزيد من المعلومات عن شبكة NORRAG بما في ذلك نطاق عملها وأولوياتها الموضوعية، يُرجى زيارة:

www.norrageducation.org

وللانضمام إلى شبكة NORRAG العالمية:

www.norrageducation.org/norrage-network

تابعوا شبكة NORRAG عبر وسائل التواصل الاجتماعي



التعليم من أجل التحوّل المجتمعي: بدائل من أجل مستقبل عادل

المؤلفون

فرانك آدمسون أستاذ مشارك في قيادة وسياسات التعليم - جامعة ولاية كاليفورنيا، ساكرامنتو، الولايات المتحدة الأمريكية
ريزان بيناتار عالِم اجتماع وباحث منخرط في الشأن العام - إسطنبول، تركيا

مايكل غيبونز باحث مقيم - كلية التربية، الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية

مارك غينسبيرغ باحث زائر في سياسات التعليم الدولي - جامعة ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية

ستيفن ج. كليس باحث-أستاذ متميّز وأستاذ في سياسات التعليم الدولي - جامعة ماريلاند، كوليج بارك، الولايات المتحدة الأمريكية

جوزيبي ليباري طالب دكتوراه في العلوم السياسية وعلم الاجتماع - المدرسة العليا العادية (Scuola Normale Superiore)، إيطاليا

كارول آن سبرين أستاذة مشاركة في التربية الدولية - جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

ديبا سريكانتايه عضو هيئة تدريس منتسبة في سياسات التعليم الدولي - جامعة ماريلاند، كوليج بارك، الولايات المتحدة الأمريكية

محتويات

03	التعليم من أجل التحوّل المجتمعي: بدائل من أجل مستقبل عادل
08	فرانك آدمسون أستاذ مشارك في قيادة وسياسات التعليم - جامعة ولاية كاليفورنيا، ساكرامنتو، الولايات المتحدة الأمريكية ريزان بيناتار عالم اجتماع وباحث منخرط في الشأن العام - إسطنبول، تركيا مايكل غيبونز باحث مقيم - كلية التربية، الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية مارك غينسبيرغ باحث زائر في سياسات التعليم الدولي - جامعة ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية ستيفن ج. كليس باحث-أستاذ متميز وأستاذ في سياسات التعليم الدولي - جامعة ماريلاند، كوليج بارك، الولايات المتحدة الأمريكية جوزيبي ليباري طالب دكتوراه في العلوم السياسية وعلم الاجتماع - المدرسة العليا العادية (Scuola Normale Superiore)، إيطاليا كارول آن سبرين أستاذة مشاركة في التربية الدولية - جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية spreen@nyu.edu ديبا سريكانتياه عضو هيئة تدريس منتسبة في سياسات التعليم الدولي جامعة ماريلاند، كوليج بارك، الولايات المتحدة الأمريكية
14	القسم ١: تصور البدائل المجتمعية
16	١. بدائل متعدّدة الأبعاد ومتعدّدة المستويات في عالم التعلّد مريام لانغ، أستاذة في قسم البيئة والاستدامة، جامعة الأنديز سيمون بوليفار، كيتو، الإكوادور المُلخص والكلمات المفتاحية
20	القسم ٢: إعادة تصور المدرسة.
22	١. تعزيز الإصلاحات التّورية في التعليم والمجتمع من خلال أجندتي أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) ذات الطابع الإصلاحي. توم جي. غريفيثس، أستاذ في التعليم الدولي والتنمية، جامعة أوصلو متروبوليتان، النرويج.
26	القسم ٣: إعادة التفكير بمرحلة التعليم ما بعد الثانوي.
28	١. خلق مسارات ذات قسمة لفترة ما بعد المدرسة للشباب المستضعف في مالدي أندرو أنشيشيزغا نخوما، حائز على شهادة دكتوراه، مالدي
32	٢. تجاوز الحوّاج: بناء مساحات تعلم شمولية في الهند ساندر سارا بينوي، ماجستير في دراسات التنمية، معهد تاتا للعلوم الاجتماعية، الهند تانيشا غولاتي، ماجستير في دراسات التنمية، معهد تاتا للعلوم الاجتماعي تانيشتا داس، ماجستير في دراسات التنمية، معهد تاتا للعلوم الاجتماعية، الهند.
36	القسم ٤: التركيز على التعليم غير النظامي
38	من رحم النضال في الأرجنتين: المدارس الثانويّة الشعبية مع/داخل/ضد الدولة غاري إل. أندرسون، أستاذ فخري، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ديبتي ديساي، أستاذة، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية آنا إينيس إيراس، أستاذة في الجامعة الوطنية في سان مارتن، وباحثة في المجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية، الأرجنتين كارول آن سبرين، أستاذة مشاركة، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
42	القسم ٥: (إعادة) التعلم من المعارف الاستعمارية والأصلية
44	١. وضع العدالة المعرفية في صلب التحوّلات التعليمية من أجل مستقبل عادل ماريا بالارين، باحثة أولى، مجموعة التحليل من أجل التنمية (GRADE)، بيرو ليزي أو. ميليجان، أستاذة في التربية والعدالة الاجتماعية العالمية، جامعة باث، المملكة المتحدة
48	٢. تفكيك العنف المعرفي: أجندة عدالة اجتماعية تفكيكية للاستعمار ضمن مناهج التعليم العالي في جنوب أفريقيا بنكوسانا سينتولي كا-ميا، جامعة ويتواترسراند، جنوب أفريقيا
51	القسم ٦: الاستجابة لأزمة المناخ
52	١. مواجهة الاستخراجية بالنشاط الاجتماعي والنضال: إعادة تخيّل التواصل عبر التربية العامة على إنستغرام كاري كارسغارد، جامعة كيب بريتون، كندا،

- 57 **القسم ٧: تسليط الضوء على التعليم في حالات النزاع والطوارئ**
- 58 **١. المحبة في التربية: مدخل علائقي نحو تعليم عادل للاجئين**
جمانة الوائلي، زميلة باحثة ما بعد الدكتوراه، جامعة ألستر، المملكة المتحدة
- 62 **القسم ٨: تعزيز التعليم من أجل التحرير**
- 64 **١. المرأة، الحياة، الحرية: إطار للتحوّل الاجتماعي في إيران**
إنّاز صفارها، جامعة ماريلاند، كوليدج بارك، الولايات المتحدة الأمريكية
- 68 **٢. تعزيز التواصل بين الليبيين المهتمين بالتحوّلات الاجتماعية والثقافية عبر التعليم**
ريم بن جابر، حاصلة على درجة الماجستير ومرشحة لنيل درجة الدكتوراه من معهد التربية (IOE)، كلية التربية والمجتمع، جامعة كوليدج لندن (UCL)، المملكة المتحدة.
ملك بن جابر، حاصلة على درجة الماجستير في العلوم (MSc)، ممارسة في العلاج المرتكز على الحلول، ومديرة شركة إعجاز للاستشارات والتدريب، ليبيا.
- 72 **القسم ٩: تمهيد الطريق للمستقبل**
- 74 **١. في مهام الباحث/الناشط النقدي^١**
مايكل دبليو. آبل، أستاذ في كلية جون باسكوم للمناهج وطرائق التدريس ودراسات سياسات التعليم في جامعة ويسكنسن، الولايات المتحدة الأمريكية

التعليم من أجل التحوّل المجتمعي: بدائل من أجل مستقبل عادل

فرانك آدمسون

أستاذ مشارك في قيادة وسياسات التعليم - جامعة ولاية كاليفورنيا، ساكرامنتو، الولايات المتحدة الأمريكية
adamson@csus.edu

ريزان بيناتار

عالِم اجتماع وباحث منخرط في الشأن العام - إسطنبول، تركيا
rebenatar@yahoo.com

مايكل غيبونز

باحث مقيم - كلية التربية، الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية
gibbons@emercian.edu

مارك غينسبيرغ

باحث زائر في سياسات التعليم الدولي - جامعة ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية
mginsbur@umd.edu

ستيفن ج. كليس

باحث-أستاذ متميز وأستاذ في سياسات التعليم الدولي - جامعة ماريلاند، كوليج بارك، الولايات المتحدة الأمريكية
sklees@umd.edu

جوزيبي ليباري

طالب دكتوراه في العلوم السياسية وعلم الاجتماع - المدرسة العليا العادية (Scuola Normale Superiore)، إيطاليا
giuseppe.lipari@sns.it

كارول آن سبرين

أستاذة مشاركة في التربية الدولية - جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
spreen@nyu.edu

ديبا سريكانتايه

عضو هيئة تدريس منتسبة في سياسات التعليم الدولي جامعة ماريلاند، كوليج بارك، الولايات المتحدة الأمريكية
dsrikant@umd.edu

2019، وقد صاغ في بداياته بيانًا — أو بيانًا تأسيسيًا إن صحّ التعبير — بعنوان «العدالة التعليمية من أجل التحوّل المجتمعي: إطار عمل» (انظر أدناه مباشرة). وقد قمنا بترجمة هذا البيان إلى 12 لغة، وحصل حتى اليوم على أكثر من 500 توقيع فردي و35 توقيعًا مؤسسيًا من مختلف أنحاء العالم. وتُشكّل نسخة محدّثة بشكل طفيف مدخلًا مناسبًا لهذا العدد الخاص.

لا تتردّدوا في زيارة موقعنا الإلكتروني والتوقيع على البيان التأسيسي لـ «مشروع البدائل» (TAP)!

البيان التأسيسي لـ «مشروع البدائل»

نحن الموقعين أدناه، نؤمن بأن الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية القائمة تعيد إنتاج علاقات قوة تُكرّس تفاوتات بنيوية عميقة، من شأنها أن تُهدّد في نهاية المطاف الحياة على كوكب الأرض. ندعم بدائل تربوية ونظم تعليمية عادلة ومتجدّدة من شأنها أن تدعم التحوّلات الاجتماعية اللازمة لبناء عالم أكثر غنى وإنصافًا واستدامة. تدفع الأزمات العالمية المتزامنة والمتداخلة البشرية وحال الكوكب نحو انهيارٍ سياسي

في لحظة حرجية يتأرجح فيها عالمنا على حافة الكارثة، يمدنا هذا العدد الخاص من NORRAG بالأمل. نواجه أزمات على جبهات متعددة — أزمة مركّبة — ونحتاج على وجه السرعة إلى بدائل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبوجه خاص هنا، تعليمية، في مواجهة أنماط التفكير والممارسات السائدة حاليًا. وهذا تحديدًا ما يتناوله هذا العدد الخاص! يأتي هذا العدد الخاص ثمرة مبادرة «مشروع البدائل» (TAP)، وهو تجمع متنوع وعابر للحدود يضم أكاديميين تقدميين وأعضاء نقابات ونشطاء في المجتمع المدني ومشاركين في الحركات الاجتماعية، يجمعهم الاهتمام ببناء صوت نقدي جماعي عالمي يركّز على التعليم والتحوّل المجتمعي. يسعى «مشروع البدائل» (TAP) إلى بلورة وإرساء عملية إعادة تفكير جذرية في التعليم والمجتمع على المستوى العالمي. ومن خلال «مشروع البدائل» (TAP)، نسعى إلى دعم بناء حركة تقف جماعيًا في وجه الأفكار والسياسات المهيمنة في مجال التعليم والتنمية. ولهذه الغاية، نستخدم أبحاثنا وكتابتنا والعمل القاعدي وحملات المناصرة والجهود الرامية إلى التواصل مع من يعملون على بناء بدائل. تأسّس «مشروع البدائل» (TAP) عام

واجتماعي واقتصادي وبيئي. وتُحرك الرأسمالية والنزعة العسكرية هذه الأزمات — كما تجلّى خلال جائحة كورونا العالمية، وفي أوجه اللامساواة البنيوية ووحشية الشرطة والعنصرية وترسّخ النظام البطيريركي وتسارع الفوضى المناخية والتهديد الدائم بالحروب.

يتعيّن علينا اغتنام هذه اللحظة التاريخية الفريدة لإعادة تصوّر التعليم العام وإحداث تغيير جذري فيه بوصفه مدخلًا لتحولات أعمق تُسهم في بناء التضامن الإنساني والتعاون وتضع حدًا للعنصرية والنظام البطيريركي والرأسمالية. نرفض الفكرة القائلة بأن أولوية التعليم هي بناء «رأس المال البشري» ونؤكد أن أولويات التعليم ينبغي أن تشمل النظم البيئية المتجدّدة وتعزيز العدالة الاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية. ويتطلّب ذلك إنشاء نظم تعليمية عادلة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا بوصفه جزءًا من نضالٍ أوسع من أجل التحوّل الاجتماعي في جميع المجالات الأخرى، ولا سيما في الاقتصاد والسياسة.

تُعَدّ النضالات التقدمية شرطًا أساسيًا لبناء عقود اجتماعية جديدة تخدم المصالح المشتركة لا مصالح البعض الخاصة. يعكس تاريخ البشرية سلسلة من التحولات الاجتماعية المعقّدة والمتشابكة التي تشكّلت بفعل علاقات القوة، بدءًا من المجتمعات الزراعية إلى التصنيع، مرورًا بالغزو الاستعماري والديكتاتوريات السلطوية وما بعد الاستعمار والعلومة النيو ليبرالية وصولًا إلى الثورات الرقمية والتواطؤ القائم اليوم بين رأسمالية المراقبة ودولة الأمن القومي. تُنتج كل طبقة مهيمنة جديدة أيديولوجيا تُكرّس هيمنتها وتبرّر أوجه اللامساواة التي تُنتجها حتمًا وتُعْذّي التشاؤم حيال إمكانية إحداث أي تغيير من الأساس. وغالبًا ما تنطوي هذه الهيمنات الأيديولوجية على الالتزام بافتراضات هرمية، كما تُنشئ نظامًا تعليمية تعزّز هذه الافتراضات وتعيد إنتاج تصوّرات ثنائية جامدة — إنسان/غير إنسان، ذكر/أنثى، عقل/جسد، علماني/روحي، متفوّق/دوني، حضري/ريفي، نحن/هم — وهي تقوم على افتراض مشروعية الغزو واستغلال العالم الطبيعي وجميع الكائنات الحيّة. وتُفاهم الحركات الشعبية المعاصرة ذات الطابع السلطوي والقومي الإقصائي والبطيريركي والاستيطاني-الاستعماري، التي تتصاعد في مختلف أنحاء العالم في أعقاب العولمة وتزايد حركات الهجرة الناتجة عن النزاعات وتغيّر المناخ، هذه الثنائيات المتقابلة وتُثير حالات من انعدام الأمن الاجتماعي بما يُسهم في تشديد قبضتها.

واليوم، تتأسّس النظم التعليمية في العالم على ذهنية الرأسمالية النيو ليبرالية وما يرتبط بها من مفاهيم الكفاءة ومعدلات العائد والاختيار والمنافسة والنمو الاقتصادي. وتمنح هذه الأيديولوجيا الشركات العابرة للحدود الثرية وأصحاب المليارات سلطة مطلقة وغير مقيّدة لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي والنظم السياسية الوطنية، بما يكرّس أنشطة اقتصادية استرجاعية قائمة على الكربون، ويؤدي إلى استهلاك غير منضبط وتدهور حرج للنظم البيئية. وعندما تُنظّم النظم التعليمية على هذا النحو، فإنها تُسهم في تعزيز وإضفاء الشرعية على اللامساواة الاجتماعية والفصل الاجتماعي والتقسيم الطبقي داخل الدول وفيما بينها. ومع ذلك، وبقدر ما يعكس التعليم

الهيمنات السائدة، فإنه يُشكّل أيضًا ساحةً محورية للصراع والتنازع. وتدرك الدول السلطوية تمام الإدراك أن التعليم يمكن أن يكون قوةً للتحوّل، فتسارع إلى تسخيرها أداةً لضمان الامتثال وإحكام السيطرة.

وبناءً على ذلك، يبدو هذا العالم قاتمًا بالنسبة للعديد من الأطفال والشباب. وتترايد درجة تباين جودة التعليم الذي يتلقّونه تبعًا للوضع الاجتماعي-الاقتصادي لأسرهم ومواقعهم الجغرافية. ويجري تنظيم التعليم على نحو متزايد ضمن أسواق تنافسية تُنتج وترسّخ أوجه اللامساواة العرقية والطبقية والجندرية، حيث يتنافس المزدودون والمتعاقدون من القطاع الخاص، وكذلك المعلمون والطلاب، ويُصنّفون على أساس الكفاءة من حيث التكلفة ونتائج الاختبارات المعيارية: وهو نموذج تعليم مُسلّع يُقدّم في ظل موازنات عامة مقيّدة، ويركّز على مؤشرات النتائج وبناء رأس المال البشري ومعدلات العائد الاقتصادي والقيمة مقابل المال. ويعزّز هذا النموذج النزعة الاستثنائية البشرية، والتحيزات العنصرية وتفوّق العرق الأبيض والحط من قيمة الاختلاف وإضفاء الشرعية على أوجه اللامساواة الاقتصادية والسياسية، والفردانية المفرطة والنمو الاقتصادي غير المنضبط والتلقّي غير النقدي للخطاب الإعلاني والامتثال للحكم السلطوي. وينتج عن هذا التناقض الغريب المتمثّل في أن أكثر سكان العالم تعليمًا في تاريخ البشرية يسهمون جماعيًا في التسبّب بالانهيار البيئي لنظم الكوكب الحي، فعلاً من الانتحار الجماعي والإبادة البيئية.

على مدى الثلاثين عامًا الماضية، أسهمت جهود المناصرة المتواصلة التي قادها المجتمع المدني ونقابات التعليم في دفع العالم إلى تبني الحق في التعليم والسعي إلى تحقيق التعليم للجميع: وقد توسّع التعليم الإلزامي إلى مستويات غير مسبقة من حيث النطاق، ليشمل ما يقارب ملياري طفل يوميًا. تفترض معظم الأسر اليوم أن إتمام ما بين ثماني إلى اثنتي عشرة سنة من التعليم أمرٌ أساسي لمستقبل أبنائها، كما تفترض معظم الحكومات أن توفير التعليم العام المجاني لجميع الأطفال والشباب يُعدّ سياسة عامة رشيدة. غير أنّنا لم نقرب بعد من تحقيق هذا الهدف. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى مظالم بنيوية أوسع نجمت عن أربعة عقود من التطرّف في تقديس السوق، والتي أدّت إلى نقص مزمن في الإنفاق على القطاعات الاجتماعية وإلى تشويه سمعة كل نشاط حكومي بوصفه "غير فعّال" و"يتسبب بالهدر". ونتيجةً لذلك، ظلّ تمويل التعليم غير كافٍ إلى حدٍ كبير، فيما يتطلب الأمر موارد مالية أكبر بكثير، وهي موارد ممكنة ومتاحة، سواء من الحكومات الوطنية أو من المنظمات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف.

لا يمكن القول إن المال غير متوافر؛ فالحكومات تجد دائمًا الأموال اللازمة للإنفاق على الجيش والشرطة والأمن والمراقبة وعلى دعم الشركات. لمواجهة هذه الأيديولوجيا، علينا بالكشف أن الندرة ليست سوى أسطورة، وأن التقيّص خيار سياسي متعمّد يُعتمد لدفع أجندة الخصخصة النيو ليبرالية قدمًا.

وعلى الرغم من أن أهداف الإنفاق على التعليم تعكس توافقاً عالمياً، فإن معظم الحكومات لا تفي حتى بالحد الأدنى المتمثل في تخصيص 20% من موازنتها و6% من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم. لقد تعهّد المجتمع الدولي على مدى عقود بتخصيص 0.7% من ناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أنه لا يخصص سوى جزء ضئيل من هذه النسبة. كما أن جميع هذه الأهداف تقلل إلى حد كبير من حجم الاحتياجات الفعلية.

نحن بحاجة إلى كسب هذه المعارك الفكرية في الفضاء العام. تتجاوز المشكلة مسألة التمويل. فالمؤسسات المالية الدولية — مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي — وهي مؤسسات ذات طابع استعماري جديد، تعمل على الترويج لسياسات نيو ليبرالية تُعرف بما يُسمّى «توافق واشنطن» في مختلف أنحاء العالم. لقد اضطلع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدور محوري في التأثير على سياسات التعليم (وغيرها من السياسات الاجتماعية). بدلاً من دعم التعليم، يقيّد صندوق النقد الدولي إنفاق الدول على توظيف المعلمين وغيرهم من العاملين في القطاع العام. يذعن البنك الدولي بأنه جهة تقدم المشورة الموضوعية المُستندة إلى الأبحاث، غير أنه على مدى العقود الأربعة الماضية استند في توصياته إلى أيديولوجيته النيو ليبرالية. لقد حان الوقت لعقد مؤتمر جديد على غرار بريتون وودز للنظر في إجراء إصلاح جذري لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

نحن ندعو إلى تغيير جذري. ويتوجب على جميع الحكومات تأمين تعليمًا عامًا مجانيًا يمتد من الطفولة المبكرة وصولاً إلى التعليم العالي، بما يتيح إعادة تقييم نقدية وتشاركية وديمقراطية لطريقة تفكيرنا وعملنا المشترك في العالم. يتطلب ضمان التعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان أنظمة تعليمية عامة ممولة بالكامل، ومستندة بتمويل مستدام عبر نظم ضريبية وطنية وعالمية تصاعدية تستند إلى إعادة التوزيع، إضافة إلى دعم غير مشروط من المجتمع الدولي. ينبغي للمناهج الدراسية أن ترفض بشكل فاعل التواطؤ الاستهلاكي السلبي الذي يغذي الاحتباس الحراري والكوارث المناخية. وانطلاقاً من تجدره في المجتمع، يجب أن يكون التعليم ذا صلة ثقافية وأن يعزز القيم الإنسانية المتمثلة في مناهضة العنصرية والتمييز الجنسي والتضامن والتماسك الاجتماعي والتعاطف والخيال والإبداع وتحقيق الذات والسلام والرعاية البيئية الواعية وتعزيز الديمقراطية. يحتاج المعلمون إلى استقلالية مهنية وظروف عمل لائقة وإلى صوت فاعل وأساسي في صنع السياسات من خلال النقابات وغيرها من التنظيمات. ويجب أن يكون للطلاب أيضاً ولتنظيماتهم التمثيلية صوتٌ في صنع القرارات السياسية والتربوية، مع الاعتراف الكامل بحقوقهم في المشاركة.

يحتاج العالم إلى إعادة تصوّر جذرية للتعليم تساهم في إحداث التحوّل وبناء مجتمعات تجديدية. سيتطلب ذلك عقدًا اجتماعيًا جديدًا يُعطي الإنفاق الاجتماعي فوق الإنفاق العسكري والأمني، متجاوزاً المصالح الضيقة لقطاع الأعمال وشركات التكنولوجيا التعليمية وسلاسل المدارس الخاصة، وغيرها من الفاعلين التجاريين في مجال التعليم.

ندعو إلى عكس المسار المتجه نحو خصخصة التعليم وغيره من الخدمات الاجتماعية، وإلى إبعاد منطق الأعمال والربح عن التعليم وصناعة السياسات الاجتماعية. فعوض ذلك، نستند إلى نضالات ودروس الطلاب والمعلمين المنظمين والحركة النقابية والمنظمات الديمقراطية القاعدية المنبثقة من المجتمع بما في ذلك جمعيات الأقليات والمهاجرين واللاجئين، فضلاً عن وسائل الإعلام والمنظمات والمهنيين المستقلين الذين يتشاركون معنا الالتزام بتعزيز العدالة في المجتمعات الحقيقية، والتي لا تخلو من العيوب، التي نعيش فيها. لقد طوّرت هذه المجموعات بالفعل بدائل من أجل تحقيق العدالة التعليمية، بما في ذلك مدارس وبرامج تعليم غير نظامي تدعم السيادة الاشتراكية وسيادة السكان الأصليين والسود في القرن الحادي والعشرين إلى جانب مقاربات إنهاء الاستعمار، وحركة «حياة السود مهمة»، والتربويات الإلغائية والنقدية.

تعتمد العدالة في التعليم على إحراز تقدّم في تحقيق أهداف متعلّقة بالعدالة وذلك في أربع مجالات:

1 - العدالة الاجتماعية — بناء تعليم قائم على الإنصاف

والتحوّل وأنماط العيش التجديدية والمستدامة تحتاج النظم التعليمية إلى إعادة توجيه بوصلتها لمعالجة أوجه اللامساواة والظلم في مجتمعاتها وتعزيز العدالة العرقية والجنسية وإنصاف ذوي الاحتياجات الخاصة، واعتماد نماذج شمولية تُعلّم العمل الجماعي وتساهم في دفع عملية التحوّل في التعليم والمجتمع.

2 - العدالة المناخية — تعلّم كَيْفِيَّة العيش على هذا الكوكب

بأسلوب تجديدي ومستدام نحن بحاجة إلى نظم تعليم عام تُعلّم مفاهيم الإيكولوجيا البشرية وقيم الحفاظ على البيئة بما يسهّل هذا التحوّل في الحاضر والمستقبل.

3 - العدالة الاقتصادية — تمويل التعليم وغيره من الخدمات

العامّة في إطار اقتصاد مُتحوّل. يجب أن يلبي النظام الاقتصادي الاحتياجات الحقيقية لجميع الناس من خلال التركيز على الإنصاف وتكافؤ الفرص، لا على الربح. يجب أن تمثل هذه الأزمة المتعدّدة الأوجه نقطة تحوّل جذرية بعيداً عن الرأسمالية، ونحو ديمقراطية مكان العمل واقتصاد يقوم على إعادة توزيع جذرية، يُعطي الأولوية للضرائب التصاعدية والإنفاق التصاعدي على الخدمات العامة للجميع، على الصعيدين الوطني والعالمي.

4 - العدالة السياسية — إعادة صياغة المشاركة السياسية على جميع المستويات.

نحن بحاجة إلى الابتعاد عن السلطوية والقومية الإقصائية المعادية للأجانب. يجب أن تُنشط التضامن العالمي وتُنبّي التعاون الدولي ونُعزّز الحركات القاعدية العالمية التقاطعية. نحن بحاجة إلى تطوير ديمقراطيات أكثر شمولاً وتشاركية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

لا تتمحور هذه المقاربات الأولية حول سراپ طوباوي بعيد، بل تستند إلى أفكار وممارسات العديد من المجموعات

والمنظمات التقدمية حول العالم. نحن، الموقَّعين أدناه، نرى أن هذه الأفكار الرامية إلى إعادة تصوّر جذرية للتعليم والمجتمع تمثّل مسارات ضرورية لمواجهة الأزمات الخطيرة التي تواجه كوكبنا والتغلّب عليها.

ما الذي نقصده بالبدائل

يُبيّن بياننا والاسم المُختار لمنظمتنا بوضوح الحاجة الملحة إلى بدائل. كانت مقولة مارغريت تاتشر — لا بديل عن الرأسمالية (النيو ليبرالية) — خاطئة منذ البداية في حين أن مقولة ديفيد بوليه — هناك الكثير من البدائل — هي بلا شك أكثر دقة.

غير أنّ السؤال الجوهرى يبقى: ما الذي يُشكّل حقًا «بدائل» تعليمية ومجتمعية؟ لقد استحدثت أندريه غورز (1967) عبارة «الإصلاحات غير الإصلاحية» للإشارة إلى إصلاحات تتجاوز التدابير «الإصلاحية» المُسكّنة التي لا تُشكّل في البنى القمعية ولا تتحدّاها. يؤدّي هذا الموقف مباشرة إلى طرح السؤال التالي: «ما البدائل التي تتحدّى حقًا البنى والأيديولوجيات الأساسية؟»

لا إجابة سهلة على هذا السؤال. عندما تُنفَّذ الإصلاحات ضمن الأطر السياسية والاقتصادية السائدة، تكون سهلة نسبيًا، لكنها تكاد دائمًا ما تعيد إنتاج وجهات نظر مهيمنة من دول الشمال العالمي. تُوضع هذه الإصلاحات في إطار الأيديولوجيات السائدة، وتُقيّد بعلاقات القوة القائمة. يمكن ببساطة تحديد الأهداف وتوليد الخيارات وإجراء تقييم للأثر أو تحليل للتكلفة والمنفعة، ثم اختيار الخيار الأفضل. غير أنّ تحدّي الرأسمالية أو البطيركية أو العنصرية — أو تجلّياتها في مجال التعليم — لا يخضع لتقييم أثر بسيط، ولا يملك إجابة واحدة بمعزل عن حوار تشاركي. ويمكن للمصالح المتجدّرة أن تستولي على الإصلاحات وتُفرغها من مضمونها، وغالبًا ما تفعل ذلك.

لقد أوضحت دعوتنا لتقديم المساهمات لهذا العدد الخاص هذا الموقف، وأشارت إليه بوضوح. وبناءً على ذلك، قرّرنا عدم إدراج مقترحات الأوراق التي بدت إصلاحية في ظاهرها من دون أن تتحدّى البنى القائمة للسلطة والظلم. غير أنّ تحديد ما يُعدّ إصلاحيًا يظل مسألة تقديرية. وغالبًا ما يتفق اليسار التقدمي، الذي نعدّ أنفسنا جزءًا منه، على طبيعة المشكلات المطروحة لكنه كثيرًا ما يختلف حول التكتيكات والاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها. وبالتالي، يمكننا ويجب علينا أن نتحاور حول ما يشكّل بدائل تحويلية حقيقية. ونعترف بأن البعض يذهب حتى إلى الاعتقاد بأن البدائل التعليمية لا يمكن أن تكون تحويلية (مراجعة ورقة لو غوليارد في هذا العدد) لكننا لا نوافق تمام الموافقة على ذلك. فبرأينا، تتناول الأوراق التي تلي بدائل تعليمية وغيرها يمكن أن تسهم في إحداث تحوّل مجتمعي. وإليك فيما يلي وجهات نظرنا بشأن بعض القيم والسمات الأساسية لمثل هذه البدائل.

سمات البدائل

يهدف هذا العدد الخاص إلى إعادة تخيل عالمنا — وتسمح لنا هذه البدائل بأن نجول في آفاق خيالنا الواسع. في عالم تحكمه الهيمنة النيو ليبرالية، يمكن لأمثلة تجسّد رؤى

مختلفة للمجتمع أن تُلهم التغيير على مستوى الأفراد والجماعات. وعندما تُربط هذه الآفاق بالتعليم والتعلّم على نحو أوسع، فإنها تتوسّع بشكل كبير. لا يمكننا تغيير أي نظام من دون تخيل بدائل له، وحتى البدائل الأكثر عملية يمكن أن تسهم في إحداث تحولات جذرية في النماذج السائدة وتحقيق تغييرات أوسع نطاقًا، من خلال وضع النظام العالمي القائم تحت المهجر. تُظهر كلّ من هذه البدائل قوة المقاربات الجديدة قيد التطبيق، إذ تتحدى الظلم بمختلف أشكاله.

وعلى الرغم أنه من المستحيل وضع قائمة شاملة بالخصائص والسمات، إليك ما اعتبره المحررون المشاركون والمؤلفون مهمًا.

المشاركة

يُعدّ النهج التشاركي عنصرًا أساسيًا من عناصر البدائل إضافة إلى نقد واع للمقاربات الهرمية التي يقودها “الخبراء”.

تعاون

يُعدّ التعاون، لا التنافس، السمة المميّزة لمعظم البدائل

التضامن

وأبعد من التعاون، تشكّل فكرة التضامن المجتمعي الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الإنسانية.

العدالة الواعية بيئيًا

تتطلب العدالة احترام البيئة والحياة بجميع أشكالها. ويُعدّ الاهتمام بالطبيعة وباللزّمة المناخية المستمرة جزءًا لا يتجزأ من البدائل.

الفنون المدمجة

إن الدمج الكامل للفنون، باعتباره عنصرًا جوهريًا في فعل الخيال والتصوّر، يُعدّ أساسيًا لجميع أشكال النشاط التقدّمي.

الرفاه

يعني ذلك التزامًا كاملًا بالرفاه المجتمعي (أو العيش الكريم)، انطلاقًا من فكرة مفادها أن السعادة الفردية الحقيقية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن رفاه جميع أفراد المجتمع.

قد لا تتوافر جميع هذه السمات في كل البدائل، كما أن هناك سمات وقيمًا أخرى لا تقل أهمية. نحن نعيش في عالم متعدّد العوالم، حيث يمكن للبدائل أن تتخذ أشكالًا مختلفة. تُعبّر مقولة زاباتيسا حول الحاجة إلى “عالم يتّسع لاحتضان عوالم عديدة” عن العالم الذي نطمح إليه.

التعليم والتحوّل الفردي

نحن كائنات روحية بطبيعتنا، وتلعب روحانيتنا دورًا محوريًا في علاقتنا بتكافل الحياة وتكاملها. ومع ذلك، فقد أنشأنا نظامًا اقتصادية وسياسية، وأحيانًا حتى دينية، تتجاهل ترابطنا المتبادل أو تناقضه، مما يهدّد الوجود بحد ذاته للحياة على كوكب الأرض. ونُدرك أن التعليم التحوّلي

والبدائل المجتمعية يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بتحوّلنا كأفراد، وأن التحوّل المجتمعي يستلزم تغيّرًا داخليًا وخارجيًا في آن واحد (نولان وبوزنر، 2024).

وعلى مدى آلاف السنين، شكّلت الروحانية — لا بوصفها بالضرورة التزامًا دينيًا — جزءًا أساسيًا من أسلوب حياة شمولي يُنمّي التمرين الذهني وتنظيم المشاعر والسلام الداخلي ويشدد على رحلتنا الداخلية التي تنعكس في سلوكنا اليومي. لقد نسجت التقاليد الشرقية ومعارف الشعوب الأصلية وغيرها، عبر زمن طويل نسيبًا روحيًا غنيًا يتجاوز حدود الفرد. وهي تُبرز ارتباطًا عميقًا بين البشر والعالم الطبيعي، بما يعزّز الإحساس بالترابط والتكافل المتبادل.

ينبغي للممارسات الروحية ألا تُهمّش أو تُقلّل من وطأة الواقع الملحّ المتمثّل في اللامساواة البنيوية والعنصرية المنهجية والتبوية وغيرها من أشكال الظلم. بل يمكنها، على العكس، أن تفتح مسارات نحو التحوّل الشخصي، يقود الأفراد إلى تبني ممارسات مستدامة وإلى ضمان تقاسم الموارد بعدالة واستخدامها بمسؤولية من أجل الصالح العام. ففي داخل كلّ منّا بذرة تحوّل تنتظر أن تربطنا بالنسيج الأوسع. ومن شأن التحوّل أن يُمكّن الأفراد ويُخفّف من الحواجز والصراعات بين الناس، بما يعزّز النسيج المجتمعي أكثر ويسهم في نهاية المطاف في حماية كوكبنا. إنّ التهديد المتمثّل في مستقبل قاتم يفرض الحاجة إلى بدائل مجتمعية تقترن بتحوّل فردي.

محتويات العدد الخاص

ينقسم هذا العدد الخاص إلى تسعة أجزاء. لا يتناول **الجزء الأول** التعليم بحدّ ذاته، بل يقدّم خمس مقالات تبحث في طيف واسع من البدائل للترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حكمت عالمنا حتى الآن ونظّمت طرق تفكيرنا. قدمنا أربعة أبحاث لرواد في مجال البدائل، بالإضافة إلى بحثٍ قدّمه أحد المحرّرين المشاركين. يُعدّ هذا الجزء الأول محوريًا إلى حدّ كبير، لأن التفكير في مستقبلات تعليمية بديلة يستلزم بالضرورة التفكير أيضًا في السياق المتغيّر الذي سيرافق هذه المستقبلات وتعمل ضمنه.

ويتكوّن **الجزء الثاني** حتى التاسع من 33 مقالة بقلم 66 مؤلفًا من مختلف أنحاء العالم، تركّز على بدائل تعليمية توسّع آفاقنا المعرفية وتسهم في بناء مستقبل عادل ومنصف وتجديدي.

وخلال تنظيم هذه الأقسام، واجهنا تحدّي كيفية موضوعة وتصنيف المواضيع المألوفة (التعليم من مرحلة ما قبل المدرسة حتى الصف الثاني عشر) على النحو الأمثل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على منظور نقدي تجاه الأطر المؤسسية ذاتها التي نسعى إلى تحديثها وتفكيكها، وفي نهاية المطاف تغييرها. يضم **الجزء الثاني** بعنوان إعادة تخيل التعليم المدرسي أوراقًا تركّز أساسًا على مقارنة نقدية للتعليم المدرسي، بما في ذلك إصلاحات ومبادرات ثورية تسعى إلى مستقبل عادل. تركّز الأوراق الواردة في **الجزء الثالث** بعنوان إعادة التفكير في التعليم ما بعد الثانوي على طرائق جديدة للتعامل مع التعليم على امتداد الحياة. أما **الجزء الرابع** بعنوان إعلاء شأن التعليم غير النظامي فيقدم

أوراقًا تذهب أبعد بكثير من التصورات التقليدية ومواقع «التعليم المدرسي».

تشمل الأجزاء الأربعة التالية أوراقًا تركّز على مجالات محدّدة. يحوّل **الجزء الخامس** بعنوان (إلغاء/ إعادة) التعلّم من المعارف المناهضة للاستعمار ومعارف الشعوب الأصلية انتباهنا إلى طرائق في العيش والوجود والتعلّم قد نكون نعرفها بالفعل، لكننا غالبًا ما نتجاهلها في النظم التعليمية الغربية/المتركزة في الشمال العالمي. وتقدّم الأوراق الواردة في **الجزء السادس** بعنوان الاستجابة للآزمة المناخية توجهات وأمثلة للتعليم تساعدنا على التعامل مع هذه الآزمة الوجودية الملحة والتخفيف من آثارها. ويعرض المؤلفون بالتفصيل في **الجزء السابع** وهو بعنوان تسليط الضوء على التعليم في سياقات النزاع والطوارئ أنماطًا مختلفة من التعليم في أوضاع شديدة الصعوبة. ويناقش **الجزء الثامن** بعنوان تعزيز التعليم من أجل التحرّر الطرائق المتعدّدة التي تسهم بها الحركات الاجتماعية في تشكيل النظم التعليمية وتنخرط من خلالها في العمليات التعليمية.

خلاصتنا

نختتم هذا العدد الخاص بالجزء التاسع بعنوان الدفع نحو مسارٍ للمستقبل، الذي يتضمّن ورقة لمايكل آبل حول «مهام الباحث/الناشط النقدي»، وهي نسخة محدّثة من كتابه الصادر عام 2013 بعنوان هل يمكن للتعليم أن يغيّر المجتمع؟ ويتحدث آبل، من بين جملة أمور، عن ضرورة القيام بما يلي:

- توثيق الاستغلال والتهميش وإعادة الإنتاج
- توثيق النضالات التقدمية
- المساعدة في تحديد الفضاءات والإمكانات المتاحة للعمل الهادف إلى مناهضة الهيمنة
- مخاطبة الجمهور غير الأكاديمي
- العمل بشكل منسّق مع النشطاء النقيديين والحركات الاجتماعية في مجال التعليم وفي مختلف القطاعات و
- مواجهة تداخل البنى القمعية.

نؤمن مثل آبل بأن التعليم قادر على تغيير المجتمع. ومن الواضح أن هذه المهمة لا تقع على عاتق الباحثين/الناشطين النقيديين فحسب، بل تقع أيضًا على عاتق جميع المرّبين التقدّمين. وعلى الرغم من أن البدائل الواردة في هذا العدد الخاص تسهم في الإشارة إلى المسار، فإنها لا تمثّل سوى جزء بسيطاً من مجمل المحاولات الرامية إلى إرساء بدائل تعليمية تحولية موجودة في العديد من المجتمعات حول العالم. ومع ذلك، لا بدّ أن يواكب تحوّل التعليم العديد من الجهود الأخرى الرامية إلى تغيير المجتمع، كما جرى التأكيد عليه في الجزء الأول من هذا العدد. ونؤمن إيمانًا راسخًا بأن الحاجة إلى تحوّل مجتمعي باتت ملحة وفورية ولا سيما في ظل الكارثة المناخية الوشيكة. لا يمكننا انتظار الجيل القادم لكي يحقق هذا التحوّل!

وبهدف تحقيق هذا التحول المُلح استحدثنا نظرية تغيير. فنحن نعتبر أن التغيير في التعليم يشكّل جزءًا من تعبئة عابرة للقطاعات والقضايا والحدود الوطنية. يُبرز عنوان المقال الذي كتبه آيش كوثاري (2020)، وهو أحد المساهمين معنا، هذه الفكرة بوضوح قائلاً: "الحياة مهمّة: هل يمكن لانتفاضات السود والسكان الأصليين والعمّال والمزارعين والبيئة والنساء والكوير، أن تجتمع معًا؟" فكيف لو أضفنا إلى هذه القائمة انتفاضات التعليم أيضًا! يمكن لهذه الانتفاضات وعليها أن تجتمع! إن هذا العدد الخاص ليس سوى تمهيد لما نتصوّره سلسلة من الحوارات والأنشطة الهادفة إلى تعزيز الانخراط والتجدد والتمكين والهادفة إلى الوصول إلى نظم معرفية واجتماعية جديدة توفر طرائق بديلة للوجود والتفاعل مع العالم. إنها دعوة ملؤها الأمل وملحّة للتحرك.

الهوامش الختامية
لا يوجد

References

Apple, M. (2013). *Can education change society?* Routledge.

Gorz, A. (1967). *Strategy for labor: A radical proposal*. Beacon Press.

Kothari, A. (2020, June 13). Lives matter: Can Black, Indigenous, worker, farmer, ecological, women, queer uprisings come together? *Economy & Politics*. <https://wsimag.com/economy-and-politics/62475-lives-matter>.

Nolan, K., & Posner, S. (2024, January 17). Integrating inner and outer systems change. *Garrison Institute Blog*. <https://www.garrisoninstitute.org/blog/integrating-inner-and-outer-systems-change/>.